

توصيات منهجية في الجغرافيا

منهجية المقال	منهجية دراسة الوثيقة أو الوثائق
يقسّم العمل إلى مرحلتين : I. مرحلة الفهم والتفكيك : - التمييز بين أصناف مختلف أصناف المواضيع : - مواضيع التحليل - مواضيع المقارنة - مواضيع التصنيف... - التمييز بين المعطى والمطلوب. - تحديد المفاهيم الأساسية وتفكيك مكونات المطلوب. - بناء التخطيط (العناصر الرئيسية والفرعية مع الحرص على التوازن بينها). II. مرحلة الانجاز والتحرير : 1. المقدمة : - تحديد الإطار العام للموضوع والتمهيد له دون الدخول في استنتاجات وتحليل المقدمة جزءا من الجوهر. - طرح عناصر الشرح. 2. الجوهر : - تحليل مسترسل ومتربط للعناصر مع عنوانتها. - التدعيم بالأمثلة والرسوم والإحصائيات الدقيقة. - اعتماد مفاهيم ومصطلحات جغرافية وتعريفها عند الضرورة. - سلامة اللغة، وضوح الخط، حسن إخراج العمل... 3. الخاتمة : - أهم الاستنتاجات. - فتح آفاق. - تجنب الاقتضاب أو الإطالة.	يقسّم العمل إلى مرحلتين : I. مرحلة الفهم والتفكيك : - يمثل العنوان المصاحب لدراسة الوثائق موضوعها العام. - تبين العلاقة بين الوثائق. - قراءة الأسئلة المصاحبة لأنها توجه إلى محاور الاهتمام. - تبويب المعطيات منطقيا : حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية ... - تصنيف الإنتاج : في الفلاحة إلى نباتي أو حيواني وفي الصناعة حسب الأجيال وفي الخدمات حسب الفروع. - استخراج نسق التطور... II. مرحلة الانجاز والتحرير : 1. التقديم : - التعريف بنوعية الوثيقة أو الوثائق وطبيعتها : - جدول إحصائي أو إحصائيات ثابتة أو تطويرية. - رسم بياني (منحنى أو رسم دائري أو رسم بالأعمدة). - وثيقة مصورة (صورة فوتوغرافية، لافتة شهرية، رسم كاريكاتوري). - نص. - خريطة جغرافية... - مصدر الوثيقة أو الوثائق وموضوعها : عدم الاكتفاء بالعنوان والدقة والإيجاز في تحديد الفكرة العامة دون الدخول في الاستنتاجات. - ذكر الموضوع المشترك للوثائق وتنزيله في السياق. - طرح عناصر الشرح أي الأسئلة المصاحبة دون تغيير في ترتيبها ومحتواها وعنوان العناصر وفق الأسئلة. 2. الجوهر : - تحليل مسترسل للمطلوب اعتمادا على الأسئلة المصاحبة مع توظيف المكتسبات. - التقيد بالمطلوب والانطلاق من الوثيقة أو الوثائق. - تعريف المفاهيم الرئيسية وحسن توظيفها. - التدعيم بأمثلة ورسوم وإحصائيات دقيقة. ما ينبغي تجنبه : - الإهمال الكلي أو الجزئي للوثيقة أو الوثائق وللأسئلة المصاحبة وتحرير مقالة حول موضوعها. - دراسة كل وثيقة على حدة والتطرق إلى محتواها بطريقة سطحية أو الوقوع في المحاكاة. - الإجابة عن الأسئلة وإهمال الوثيقة أو الوثائق. - التفسيرات الخاطئة والمتناقضة. 3. الخاتمة : - تقييم الوثيقة أو الوثائق (أهمية الوثائق وحدودها). - فتح آفاق بطرح مسألة أخرى ذات صلة بالوثيقة أو الوثائق. ما يجب تجنبه : - تلخيص الأفكار الواردة في الوثيقة أو الوثائق وإعادة كتابة أسئلتها أو عنوانها. - انجاز خاتمة مقال. - الاقتضاب والإطالة. - إهمال فتح الآفاق أو تحويله إلى أسئلة يصعب الإجابة عليها.

الدورة الرئيسية (شعبة الاقتصاد و التصرف)

الموضوع الأول : مقال

الإصلاح

المقدمة :

يعتبر الاتحاد الأوروبي قطبا تجاريا قويا وقوة مالية متنامية، وهو ما يمنحه مكانة هامة في الاقتصاد العالمي ونفوذا اقتصاديا عالميا كبيرا.

فما هي مظاهر القوة التجارية والمالية للاتحاد الأوروبي ؟ وما هي دعائمها ؟

1. مظاهر القوة التجارية و المالية للاتحاد الأوروبي:

1. مظاهر القوة التجارية :

- يحتل الاتحاد الأوروبي مكانة بارزة في التجارة العالمية تصديرا وتوريدا للسلع والخدمات (قاربة 40 % من المبادلات العالمية الجمالية للسلع، وأكثر من ربع القيمة الجمالية للمبادلات العالمية للخدمات).
- تؤكد تركيبة المبادلات القوة التجارية للاتحاد الأوروبي من خلال أهمية الصادرات والواردات الصناعية، حيث تستأثر المنتجات الصناعية بأكثر من ثلاثة أرباع القيمة الجمالية لصادراته، وأكثر من ثلثي القيمة الجمالية ل وارداته.
- تتم مبادلات الاتحاد الأوروبي أساسا مع البلدان المتقدمة والبلدان الصاعدة والبلدان النفطية...

- الاتحاد الأوروبي أكبر قوة تجارية في العالم.

2. مظاهر القوة المالية :

- يهيمن الاتحاد الأوروبي على أدفاق الاستثمار المباشر الأجنبي في العالم، إذ استقطب، سنة 2009، قرابة نصف أدفاق الاستثمار المباشر الأجنبي الواردة، كما وفر 45 % من الأدفاق الصادرة.
- يعتبر الاتحاد الأوروبي المانح الرئيسي للمساعدة العمومية من أجل التنمية. فقد أسهم سنة 2009 بما يفوق نصف قيمتها.
- يستأثر الاتحاد بحصة ضخمة من العائدات السياحية العالمية (أكثر من 300 مليار دولار سنة 2009).

- سيطرة جليّة على الأدفاق التجارية والمالية الرئيسية في العالم.

II. دعائم القوة التجارية و المالية للاتحاد الأوروبي :

ترتبط هذه القوة التجارية والمالية بدعائم متنوعة :

1. دعائم هيكلية وتنظيمية :

- دور السياسات المشتركة التي تعتبر دعامة أساسية للقوة الأوروبية : بناء السوق الموحدة، الاتحاد التقدي، العملة الموحدة...
- امتلاك مؤسسات عبر قطرية عملاقة تدعمت على اثر عمليات الاندماج، وتتميز بتنوعها واحتلالها مراتب عالمية متقدمة.
- أهمية السوق الداخلية : حيث يضم الاتحاد الأوروبي قرابة 500 مليون ساكن (المرتبة الثالثة عالميا بعد الصين والهند). ويشكل هؤلاء سواقا استهلاكية ضخمة ومصدرا هاما للدخار، وهو ما يمثل عاملا مدعما للنمو الاقتصادي.

2. دعائم اقتصادية ومالية :

- يتميز الاتحاد الأوروبي بقوة إنتاجية ضخمة تتجلى في مختلف القطاعات الاقتصادية بؤاته مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي.
- يمتلك الاتحاد عملة قوية وهي اليورو، وبورصات نشيطة وجهازا مصرفيا قويا، وهو ما أهله لأن يكون قطبا ماليا عالميا.

3. مزايا الموقع الجغرافي والتحكم في المجال :

- للاتحاد الأوروبي واجهات بحرية متعددة تفتح على المجالات الاقتصادية الكبرى في العالم (المجال الأمريكي غربا، القارة الآسيوية شرقا والقارة الإفريقية جنوبا).
- يمتلك الاتحاد شبكات نقل واتصال متنوعة ومتكاملة وممتدة تيسر المبادلات.
- يستفيد الاتحاد من إشعاع حاضريته العالميتين لندن وباريس، اللتان تتمتعان بتركز عال للخدمات القيادية والتقريرية.

- أكسبت هذه الدعائم الاتحاد الأوروبي قوة تجارية ومالية عالمية.

الخاتمة :

يمثل الاتحاد الأوروبي تكتلا اقتصاديا قويا يتمتع بحضور نشيط في الأسواق والساحات المالية العالمية. غير أن نفوذه السياسي والعسكري في العالم لا يزال محدودا. وهو يعتبر، لهذا السبب، قوة غير مكتملة.

الدورة الرئيسية (شعبة الاقتصاد و التصرف)

الموضوع الثاني : دراسة وثائق

الإصلاح

التقديم :

تقدم الوثيقتان الأولى والثانية مؤشرات بشرية واقتصادية ببعض البلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي لسنوات 2008، 2009، 2010 و2011، مصدرهما تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 2011، وملاح العالم الاقتصادية سنة 2012. وتمثل الوثيقة الثالثة مقتطفات من بيان صحفي ورد في موقع منظمة الأغذية والزراعة بتاريخ 9 مارس 2012، ويتعلق بالأزمة الغذائية بالساحل الإفريقي. تتناول الوثائق الثلاث مسألة التنمية بالبلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي. فما هي حصة التنمية وعوائقها بهذه البلدان ؟

ا. حصة تنمية متواضعة :

1. تنمية بشرية ضعيفة :

تتعدد المؤشرات الدالة على ضعف مستوى التنمية البشرية ببلدان الساحل الإفريقي :

- تفشي الأمية : تنتشر الأمية بكامل بلدان الساحل الإفريقي وتسجل مستويات قياسية بكل من النيجر وبوركينا فاسو، حيث يتجاوز متوسط نسبة الأمية لدى الكهول 70 %.
- تواضع الدخل الفردي وانتشار الفقر : تعدّ بلدان الساحل الإفريقي أفقر بلدان العالم، إذ تتميز بمستوى ضعيف جدا لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام، فهي لم تتجاوز الألف دولار سنة 2010 في السنغال وبوركينا فاسو والنيجر.
- ضعف أمل الحياة عند الولادة : تتسم بلدان الساحل الإفريقي بتدني أمل الحياة عند الولادة الذي لم يتجاوز الستين سنة في 2010 بالبلدان الأربعة الواردة في الوثائق، ويقل عن خمسين سنة في النيجر. ويفسر ذلك بضعف التجهيزات والخدمات الصحية.
- تفاقم سوء التغذية وتواتر المجاعات : يجسم الوضع الغذائي في بلدان الساحل الإفريقي أحد مظاهر الفقر والبؤس ويتجلى ذلك في تعدد المجاعات وتواترها (35 % من سكان النيجر وعشر سكان بوركينا فاسو و22 % من الموريتانيين و 6 % من سكان السنغال مهددون بالأزمة الغذائية).

- يختزل مؤشر التنمية البشرية وضع هذه الأقطار. فمن بين 187 بلدا في العالم مرتبة حسب هذا المؤشر سنة 2011، تحتل بلدان الساحل الإفريقي المراتب الأخيرة. وتأتي النيجر في المرتبة قبل الأخيرة.

2. حصيلة اقتصادية هزيلة :

- فلاح غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي : يعجز الإنتاج الفلاحي في البلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي عن تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي حتى في السنوات التي تكون فيها كميات الأمطار كافية، مما يجبر هذه البلدان على توريد المواد الغذائية والتعويل على المساعدات الدولية.

- موازين تجارية عاجزة : تمثل بلدان الساحل الإفريقي مجالا طرفيا بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي. ويجسم العجز الهيكلي الذي تشكو منه الموازين التجارية (أكثر من 2500 مليار دولار في السنغال سنة 2009) الوضعية الصعبة للتجارة الخارجية لهذه البلدان.

- ديون خارجية مرتفعة : حظيت بلدان الساحل الإفريقي ببرامج هامة للمساعدة العمومية من أجل التنمية وهو ما أدى إلى ارتفاع حصتها من الناتج الداخلي الخام في البلدان الواردة في الوثائق سنة 2009 (قراءة 14 % في بوركينا فاسو). غير أن القروض المسندة في إطار هذه المساعدة كانت سببا في تفاقم الدين الخارجي.

- أفضى التعويل على المساعدة الخارجية إلى تبعية مفرطة تجاه البلدان المانحة.

II. عوائق تنموية متعددة :

1. عوائق بشرية :

- نمو طبيعي مرتفع للسكان : تشهد بلدان الساحل الإفريقي انفجارا ديمغرافيا، ولذلك تتسم نسب النمو الطبيعي بمستواها المرتفع (يقارب 4 % في البلدان الأربعة الواردة في الوثائق).

- أهمية الفئات العمرية الشابة : تتسم تركيبة السكان ببلدان الساحل الإفريقي بفتوتها، إذ تمثل الفئة العمرية دون 20 سنة أكثر من 50 % من السكان.

- تزايد الحاجات الأساسية ونمو النفقات الاجتماعية : تفرض الفتوة السكانية على الدول توظيف استثمارات هامة في المجال الاجتماعي على حساب الاستثمار الاقتصادي وخلق مواطن الشغل.

- الانتشار الواسع للأمية : يعتبر تدني نسبة التمدريس من العوامل المفسرة لتفشي ظاهرة الأمية، التي تعدّ عائقا أساسيا في وجه التنمية بهذه البلدان.

- الصراعات السياسية والنزاعات العرقية والقبلية : شهدت بلدان الساحل الإفريقي أزمات سياسية عديدة كثيرا ما تحولت إلى نزاعات مسلحة وحروب أهلية (انتفاضة قبائل الطوارق في النيجر في تسعينات القرن الماضي...).

2. عوائق طبيعية :

- لم تكن الظروف المناخية التي عرفتھا بلدان الساحل الإفريقي خلال القرن العشرين وحتى في بداية القرن الواحد والعشرين مواتية لتحقيق التنمية.
- شهدت المنطقة خلال هذه الفترة أزمات جفاف حادة ومتعددة تسببت في هلاك الآلاف من السكان والحيوانات وفي ازدياد حدة الفقر وفي تضخيم تيارات الهجرة الداخلية.

الخاتمة :

أكدت هذه الوثائق على تواضع مستوى التنمية بالبلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي. ويبدو أن الظروف الحالية غير مواتية لهذه البلدان لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. ولكن أصبح من الواضح أن تطوير الموارد البشرية أمر ضروري للخروج من وضع البلدان الأقل تقدما في العالم.